

## المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر 8-10 كانون الأول/ديسمبر 2015، جنيف، سويسرا

### قوة الإنسانية: تطبيق المبادئ الأساسية

"نحن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

نكوّن شبكة إنسانية عالمية تساعد الناس على التأهب للأزمات ومواجهتها والتعافي من آثارها.

وسواء كنتم تواجهون كوارث طبيعية أو كوارث من صنع الإنسان أو نزاعاً مسلحاً أو قضايا تتعلق  
بالرعاية الصحية والاجتماعية، فإن متطوعي الصليب الأحمر والهلال الأحمر وموظفيه على أتم  
الاستعداد لتقديم المساعدة  
بدون تمييز ضار.

واستناداً إلى المبادئ الأساسية للحركة، نحشد قوة الإنسانية من أجل إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة<sup>1</sup>.

نواجه اليوم في عملنا بيئة إنسانية بالغة التعقيد. وتبرز حالات طوارئ جديدة إلى جانب النزاعات التي  
طال أمدها؛ ويصبح العنف وعدم الاستقرار سبباً ونتيجة في آن معاً للنزاعات المسلحة والمعاناة، وتأتي  
الكوارث الطبيعية ومشاكل البيئة، وتوسّع المناطق الحضرية، وتغير المناخ، والأزمات الاجتماعية  
والاقتصادية لتفاقم حالات المعاناة المزمنة. ويحتاج العالم إلى الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال  
الأحمر وينتظر منها أن تعمل بفعالية أكبر لحماية ومساعدة المتضررين من الأزمات والذين هم عرضة  
لها، وتسعى إلى التقليل من الاحتياجات الإنسانية.

ويستند العمل المحلي للصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى شبكة المتطوعين الموجودين في المجتمعات  
المحلية وإلى قربنا من الذين نعمل معهم. وتتضاعف قوتنا وامتداد حضورنا عبر تضامن شبكتنا العالمية.  
وتشكل المهام والقدرات المتكاملة لمختلف مكونات الحركة، فضلاً عن علاقتنا الفريدة والتاريخية مع  
الحكومات، عنصراً أساسياً في قدرتنا على إنجاز مهمتنا الإنسانية.

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر 2015، سيجتمع في جنيف ممثلون من كل حكومات العالم تقريباً وحركة  
الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات الشريكة، في المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب  
الأحمر والهلال الأحمر.

ويجتمع المؤتمر كل أربع سنوات للبحث في القضايا الإنسانية الملحة واتخاذ القرارات بشأنها، وهو  
المنتدى العالمي الأبرز لتعزيز النقاش في المجال الإنساني وتحفيزه. وهو المكان الذي تقدم فيه الدول  
الأطراف في اتفاقيات جنيف والشركاء في العمل الإنساني تعهدات مشتركة مع الحركة الدولية. ويشمل  
ذلك، من بين أمور أخرى، تعزيز القانون الدولي الإنساني ومواصلة تنفيذه، والبحث في المخاطر الناشئة

<sup>1</sup> بيان يحدد موقف الحركة اعتمده مجلس المنديبين. مجلس المنديبين لعام 2013، القرار 6.

التي تهدد حياة الإنسان، وتعزيز الأطر القانونية لمواجهة الكوارث، وضمان تهيئة بيئة تتيح إمكانية التطوع، وتنمية دور الجمعيات الوطنية بصفقتها هيئات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني. وسوف يشكل مؤتمر العام 2015 نقطة تحوّل لإعادة التركيز على المستقبل وعلى هدفنا في التقليل من الاحتياجات الإنسانية.

وتعزيزاً لطموحنا في أن يكون المؤتمر الثاني والثلاثون أكثر انفتاحاً وشمولاً، سوف تُطلق في أوائل العام 2015 مبادرة للمشاركة العالمية تهدف إلى بعث الزخم اللازم وعقد المنتديات لإجراء حوار مع جمهور واسع يتجاوز أعضاء المؤتمر ليشمل الجهات الإنسانية الفاعلة الأخرى، والمتطوعين، والموظفين، والأشخاص المتضررين من الأزمات. وستكون المبادرة عنصراً داعماً ومساعداً في صياغة نتائج المؤتمر باعتبارها حلولاً للتحديات الإنسانية الحالية ومن أجل التقليل من الاحتياجات الإنسانية مستقبلاً، بما في ذلك تقديم التعهدات الطوعية كالتزامات بتنفيذ أنشطة ملموسة في الميدان.

## العناصر الأساسية في المؤتمر

### تطبيق المبادئ الأساسية

سيكون المؤتمر الثاني والثلاثون مناسبة لإحياء الذكرى الخمسين لإعلان المبادئ الأساسية للحركة الدولية وهي الإنسانية، وعدم التحيز، والحياد، والاستقلال، والخدمة التطوعية، والوحدة، والعالمية. وتحدد هذه المبادئ السبعة هوية الحركة وطابعها المميز وتساعد في صون قدرتنا على أداء مهمتنا الإنسانية. ويلعب تطبيق المبادئ الأساسية في عملنا اليومي دوراً أساسياً في الامتياز الذي نملكه بإمكانية الوصول إلى من هم بحاجة إلى المساعدة – إذ تتيح لنا هذه المبادئ الوصول إلى الذين لا يستطيع الآخرون الوصول إليهم وتهدف أساساً إلى إنقاذ الأرواح.

وسيكون تطبيق المبادئ الأساسية في عملنا الموضوع العام للمؤتمر وسيجري في الوقت نفسه تناول مواضيعه في حلقة نقاش مفتوحة، وحلقات عمل، ومعارض تفاعلية، وشهادات شخصية تبحث في ما يلي:

- تأكيد الدول التزامها بضمان قدرة الحركة على العمل في كل وقت وفقاً للمبادئ الأساسية من خلال البحث في العضلات المطروحة على صعيد العمليات وفي الممارسات السليمة (مثل سلامة الموظفين أو العلاقة المميزة بين الدول والجمعيات الوطنية)، سعياً إلى تعزيز القبول بها وتحسين الأمن وفرص الوصول إلى المحتاجين.
- الطابع العالمي للمبادئ الأساسية للصليب الأحمر والهلال الأحمر باعتبارها راسخة ومدمجة في قيم ذات أهمية على الصعيد المحلي وذات معنى للمتطوعين والمتضررين،
- الدور القيادي للحركة في العمل الإنساني المبني على المبادئ وهويتنا المميزة من خلال التطبيق العملي لهذه المبادئ المفيدة لترسيخ عملنا المحلي في التضامن العالمي.

وسوف يكون الدافع وراء جدول أعمال المؤتمر تحقيق الطموحات الثلاثة التالية:

## 1- منع العنف ومواجهته

سيبحث المؤتمر في سبل تحقيق تقدم في عمل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر على الصعيدين الوطني والدولي من أجل منع العنف ومواجهته من خلال قوة الإنسانية في أوقات النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى وأثناء الكوارث أينما وقعت. ويشمل الموضوع المتعدد الأبعاد توفير الحماية والمساعدة إلى الضحايا وإلى الفئات المستضعفة فضلاً عن الحيلولة دون وقوع العنف. وستتراوح المقاربات المطروحة من تحسين الأطر القانونية والمعارية إلى الخدمات المجتمعية والتعليم.

## 2- الحفاظ على السلامة وإمكانية الحصول على المساعدات الإنسانية والخدمات

سيتناول المؤتمر التهديدات الدائمة للمستفيدين والعاملين الإنسانيين والمتطوعين والتي تشكل عائقاً للحصول بشكل آمن على المساعدة المنقذة للأرواح وعلى الخدمات. وسيهدف النقاش إلى تحديد خطوات ملموسة يستطيع كل أعضاء المؤتمر اتخاذها لضمان استفادة الأشخاص المستضعفين من خدمات الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الإنسانية في أوقات الحاجة إليها.

## 3- الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على الصمود

سيأخذ النقاش في الاعتبار مختلف العمليات العالمية لتنفيذ إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد العام 2015 الذي يرمي إلى تحديد مساهمة الحركة في تعزيز صمود المجتمعات المحلية بحيث تنخفض حدة الأخطار الطبيعية أو التكنولوجية ولا تقود دائماً إلى كوارث يرافقها فقدان الأرواح وسبل كسب العيش فضلاً عن التآكل الهائل لمكاسب التنمية. وسيعود المؤتمر بذلك إلى توسع المناطق الحضرية وتغيير المناخ باعتبارهما عاملين أساسيين يفاقمان من المشكلات التي تواجهها المجتمعات المحلية الضعيفة.

## مواضيع المؤتمر

ترد في ما يلي المواضيع الرئيسية التي يجري إعدادها لوضع القرارات التي يمكن أن يتخذها المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون. وسيحقق المؤتمر طموحاته الثلاثة عبر النقاشات والتعهدات المتعلقة بهذه المواضيع. وسوف تتطور هذه المواضيع خلال الأشهر القادمة وفقاً للمشاورات مع أعضاء المؤتمر. وبينما تُعرض المواضيع أدناه ضمن عدة أقسام، يجب ألا ينظر إلى الطموحات باعتبارها فئات دقيقة محكمة إذ أن ثمة روابط متعددة فيما بين المواضيع والطموحات.

## 1- منع العنف ومواجهته

### تعزيز الحماية القانونية لضحايا النزاعات المسلحة

استناداً إلى القرار رقم 1 للمؤتمر الدولي الحادي والثلاثين، تواصل اللجنة الدولية للبحث والمشاورات مع الدول وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية حول سبل تعزيز الحماية القانونية لضحايا النزاعات المسلحة في مسارين اثنين:

- حماية الأشخاص المحرومين من الحرية لأسباب تتعلق بالنزاعات المسلحة غير الدولية (الاحتجاز)

## • آليات تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني (الامتثال)

وسينظر المؤتمر في الخيارات المطروحة وتوصيات اللجنة الدولية بشأن تعزيز القانون بناء على نتائج الأبحاث والمشاورات الجارية ويتخذ الإجراءات المناسبة كما هو مطلوب في القرار رقم 1.

وبالنسبة إلى موضوع الاحتجاز بشكل خاص، ستقدم اللجنة الدولية إلى كل أعضاء المؤتمر الدولي تقريراً نهائياً يوضح ما تناولته مختلف المشاورات من جوانب إجرائية وموضوعية مع تلخيص الاستنتاجات الرئيسية وعرض الخيارات والتوصيات المطروحة للمضي قدماً. وستعرض اللجنة الدولية أيضاً مشروع قرار يهدف إلى الحصول على تفويض للعمل على صياغة وثيقة تقدم نتائج البحث في موضوع الاحتجاز خلال السنوات اللاحقة للمؤتمر الدولي للعام 2015.

أما بالنسبة إلى موضوع الامتثال، ستقوم اللجنة الدولية، بمشاركة الحكومة السويسرية، بإعداد تقرير نهائي يلخص ما جرى منذ ذلك الحين من مشاورات مع الدول ومع جهات معنية أخرى خلال أربع سنوات. وسيحدد التقرير نقاط الالتقاء والاختلاف في ما بين الدول والخيارات المطروحة لتسوية الاختلافات. وتتحمل اللجنة الدولية وحدها مسؤولية التقرير الذي سيجري إعداده مع سويسرا بصفتها الجهة المشاركة في تنسيق العملية. وسيقدم هذا التقرير الخيارات وتوصيات الجهات المنسقة بشأن سبل التقدم في العمل. وستقوم اللجنة الدولية بإعداد مشروع قرار تقدمه إلى كل أعضاء المؤتمر الدولي، ومن شأن اعتماد هذا القرار أن يشكل خطوة حاسمة نحو إنشاء آلية للامتثال للقانون الدولي الإنساني.

منع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (نوع الجنس) ومساعدة الضحايا

يبقى انتشار العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، سواء أكان ذلك أثناء النزاعات المسلحة أو في أعقاب الكوارث، قضية إنسانية خطيرة تتطلب الانتباه واتخاذ الإجراءات اللازمة. وإذا استفادت الحركة من مكوناتها المميزة والقدرة على تحقيق استجابة عملية، أمكنها إضافة صوت واضح وذو مصداقية للدعوة إلى الاعتراف بضرورة عدم القبول إطلاقاً بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي أثناء حالات الطوارئ الإنسانية، والسعي إلى إيجاد حلول واضحة للحد من هذه المشكلة التي يمكن التنبؤ بها وتفاديها والقضاء عليها.

### النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى

يحظر القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان العنف الجنسي ضد النساء والرجال والفتيان والفتيات في النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى. ويشكل المؤتمر الدولي المحفل المثالي ليس لتذكير الدول بالحظر الصارم لمثل هذه الأعمال، لاسيما بموجب اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولها الإضافيين لعام 1977 فحسب، بل أيضاً لتقديم أدلة تتعلق بسلسلة من الآليات الوطنية الأخرى التي ينبغي للدول النظر فيها لمعالجة هذه المشكلة الإنسانية الملحة بصورة شاملة. وسوف يكون وضع قرار متفق عليه، مبني على تحليل قانوني صارم وعلى التجربة العملية لمكونات الحركة في التعامل مع العنف الجنسي في حالات النزاع والعنف وتقديم المساعدة إلى الضحايا، هو الخطوة التالية اللازمة في المسيرة الرامية إلى ضمان الكرامة للجميع أثناء حالات الطوارئ الإنسانية.

من النادر جداً أن يسلب الضوء على العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي كمشكلة مطروحة أثناء الكوارث وفي أعقابها. وإذا ما تركز الاهتمام على هذا الموضوع، فغالباً ما يركز على العنف الجنسي، الأمر الذي يخفي أشكال العنف الأخرى. ويؤدي غياب الاهتمام بالعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي في أوقات الكوارث إلى انخفاض التمويل المخصص لخدمات الوقاية والاستجابة الأساسية. ففي حالات الكوارث، يزداد العنف نتيجة تراكم مجموعة من الصدمات ومنها انهيار أنظمة الحماية، وتزايد الضغوط الفردية والمجتمعية، ووجود بيئة مكتظة تسود فيها حالة انعدام الأمن وتتيح للناس فرصة إساءة استخدام قوتهم. أما الأشخاص الذين يعانون من ضعف سابق فيتعرضون إلى مخاطر متضاعفة، أي المعاناة من الكارثة ومن عواقبها، وخطر التعرض للعنف ووصمة العار، والمعاناة من غياب الرعاية والحماية والخدمات المناسبة عندما يحاولون الحصول على المساعدة.

وسيدعى المؤتمر إلى استعراض نتائج مشاورات الاتحاد الدولي مع الجهات المعنية والتي تكون قد أجريت في وقت سابق من العام 2015، وتحديد المبادرات المحلية الحالية وتشجيع الجهات الفاعلة المحلية على اتخاذ خطوات فورية لتفادي أعمال العنف القائم على أساس الجنس ومواجهته في مراحل التأهب والاستجابة والانتعاش. كما سينظر أيضاً في مشروع قرار يمنح الاتحاد الدولي تفويضاً لمواصلة البحث في هذا الموضوع وتقديم تقرير عنه إلى المؤتمر الدولي في العام 2019.

## 2- الحفاظ على السلامة وإمكانية الحصول على المساعدات الإنسانية والخدمات

### سلامة المتطوعين والموظفين في الظروف الإنسانية المعقدة

يخاطر المتطوعون والموظفون في الصليب الأحمر والهلال الأحمر بحياتهم كل يوم. فقد قتل الآلاف منهم وهم يؤدون عملهم بينما يُحتجز الكثيرون أو يتعرضون للتعذيب أو يصابون بجراح أحياناً خطيرة وغالباً ما يعانون أنفسهم من صدمات نفسية كبيرة، كما يحدث حالياً في مواجهة أزمة فيروس إيبولا. ويكون الموظفون والمتطوعون المحليون أول المستجيبين في حالات الأزمات باعتبارهم أفراداً من المجتمعات المحلية التي يقدمون لها المساعدة.

ويوفر عمل هؤلاء المتطوعين والموظفين الراحة والإغاثة وغالباً المساعدة المنقذة للأرواح إلى السكان الذين يواجهون أقسى عواقب الكوارث وحالات الطوارئ الصحية والنزاعات. ومع ذلك، لم تعد سلامة العاملين الإنسانيين مضمونة في هذه الظروف.

إن قدرة الصليب الأحمر والهلال الأحمر على الاستجابة بسرعة وفعالية حيال الأزمات تتوقف بشكل حاسم على الشبكات المحلية الهامة من الموظفين والمتطوعين. وتقع على عاتق الحركة والدول مسؤولية مشتركة في التأمين الملائم لإعدادهم وتدريبهم، ودعمهم، وحمايتهم.

وسيدعى المؤتمر إلى النظر في ما يلي:

- طموح الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في وضع قوانين لحماية كافة المتطوعين والعاملين الإنسانيين أثناء أداء واجبهم. وقد تنتوع استجابات البلدان الفردية ولكن يجب أن يكون الحد الأدنى هو توفير تأمين ملائم لكل المتطوعين والموظفين العاملين في المنظمات الإنسانية.

- تفعيل آليات الدعم الحيوية لراحة المتطوعين والموظفين – وهي تشمل: إمكانية الوصول بشكل آمن إلى الأفراد والمجتمعات المحلية لمساعدتها؛ وتأمين الدعم النفسي وإتاحة معدات الحماية الشخصية، والاستثمار في التدريب بما في ذلك ضمان السلامة في مكان العمل وإدارة الأمن.

وستقدم الحركة تقريراً عن التقدم المحرز أثناء الاجتماعات الدستورية للعام 2017، على أن يرد إعداد تقرير نهائي مع توصيات في جدول أعمال المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين في العام 2019.

### الرعاية الصحية في خطر

يكتسي أمن أفراد خدمات الرعاية الصحية والمرافق الصحية ووسائل النقل الطبي أهمية حاسمة للجرحى والمرضى من المدنيين والعسكريين على حد سواء، ولديمومة خدمات الرعاية الصحية بشكل عام أثناء النزاعات المسلحة وحالات الطوارئ الأخرى. وإن أعمال العنف الفعلية أو التهديد بالعنف ضد العاملين في مجال الصحة ومرافق الرعاية الصحية والسيارات الطبية يمكن أن تشل تقديم المساعدة الطبية العاجلة أو المساعدة المنقذة للأرواح تحديداً حينما تكون الحاجة إليها ماسة. وغالباً ما تكون العواقب وخيمة على المجتمعات المحلية لاسيما عندما تضطر المستشفيات أو مراكز الإسعافات الأولية إلى إغلاق أبوابها. وعندما لا يعود الحصول بسرعة على خدمات الرعاية الصحية متاحاً، تتزايد الاحتياجات المزمنة.

وقررت الحركة مواجهة هذا التحدي الإنساني الهام. وقامت في إطار متابعة القرار رقم 5 للمؤتمر الدولي الحادي والثلاثين، بحشد جهود البعثات والجمعيات الوطنية في كل البلدان والدول والأوساط الصحية والجهات الفاعلة الأخرى من أجل مضاعفة نشاطها في الميدان، وصياغة توصيات عملية لضمان تقديم خدمات الرعاية الصحية بشكل آمن، ومن ثم المشاركة في التنفيذ العملي لهذه التوصيات. ويكمن الهدف النهائي في تعزيز الحماية الممنوحة للمرضى والجرحى - ومن خلال السعي إلى تأمين حماية أفضل للعاملين في الرعاية الصحية والمرافق الصحية ووسائل النقل الطبي - تحسين فرص حصولهم على رعاية صحية غير متحيزة، وتحسين تقديم خدماتها.

وسيُحاط المؤتمر علماً بالتقدم المحرز منذ إطلاق المشروع، وينظر في التوصيات الناجمة عن المشاورات الجارية منذ العام 2011، ويطلع على أمثلة لممارسات سليمة من جانب جهات معنية مختلفة. وسيُشجّع أعضاء المؤتمر بقوة على مواصلة تحويل التوصيات التي خلصت إليها عملية المشاورات إلى أعمال محددة وفقاً للسياق المعني، وعلى تقديم تعهدات لتحقيق ذلك.

### 3- الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على الصمود

#### الأطر القانونية المتعلقة بالكوارث وحالات الطوارئ

يمكن للأطر القانونية والمعيارية أن تجعل المجتمعات المحلية أكثر أماناً، وينبغي أن تجعلها فعلاً أكثر أماناً حيال الكوارث وحالات الطوارئ. وسيُدعى المؤتمر، في هذا الصدد، إلى ما يلي:

- تقرير التدابير اللازمة لإحراز تقدم سريع في وضع القوانين والإجراءات الكفيلة بإدارة فعالة للاستجابة الدولية أمام الكوارث،
- اعتماد أداة جديدة تتيح فهم وتعزيز الأجزاء العديدة في الأطر القانونية الوطنية التي تُعتبر أساسية للحد من مخاطر الكوارث وبناء مقومات الصمود،

- تعزيز القوانين التي تدعم التدريب على الإسعافات الأولية وتقديمها.

وفيما يتعلق بتنظيم الاستجابة الدولية في حالات الكوارث، سيطلب من المؤتمر تعزيز التدابير اللازمة لإحراز تقدم سريع في الاستعداد لتسهيل وتنظيم الاستجابة الدولية في حالات الكوارث. فعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في هذا الميدان، لا تزال الغالبية العظمى من البلدان تفتقر إلى الإجراءات اللازمة لضمان التعاون الفعلي. ونتيجة لذلك، ظلت العمليات تعاني من العوائق أمام دخول سلع الإغاثة والعاملين في هذا المجال، فضلاً عن النقص في الكفاءات، وجودة الخدمات، وتنسيق الأعمال.

وقدمت الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي المساعدة التقنية إلى السلطات في أكثر من 40 بلداً، الأمر الذي أدى إلى توافق في المناهج الهادفة إلى تعزيز الإجراءات الوطنية.

وغالباً ما كان الانتقال من التوافق إلى اعتماد الإجراءات صعب التحقيق، وسوف يقوم الاتحاد الدولي، خلال المؤتمر، بدعوة الدول والجمعيات الوطنية والشركاء إلى النظر في بدائل لتشجيع تنفيذ التوصيات السابقة للمؤتمر بشكل أسرع وأشمل. وستقدم نتائج هذه المشاورات في شكل قرار.

وفيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث، سيطلب أيضاً من المؤتمر إحراز تقدم في العمل الذي بدأ عام 2011 لوضع تشريعات فعالة للحد من مخاطر الكوارث. وكان المؤتمر قد أقر أن ثمة فجوات لا تزال قائمة في نطاق القوانين الأساسية لسلامة المجتمعات المحلية وقدرتها على الصمود وتنفيذها. وتعاون الاتحاد الدولي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دراسة التشريعات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث في 31 بلداً – وشملت النتائج أمثلة من الممارسات السليمة، وإبراز مختلف التفاعلات التي تطرح مشاكل القانونية.

إن إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد العام 2015 الذي سيعتمده المؤتمر العالمي للحد من مخاطر الكوارث المزمع انعقاده في آذار/مارس 2015، يؤكد أهمية تعزيز الأطر التنظيمية. ودعماً لذلك، ينهي الاتحاد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع أداة عملية متمثلة في "قائمة مرجعية لقانون الكوارث والحد من مخاطر الكوارث".

وسيُدعى المؤتمر إلى تعزيز الأطر القانونية الملائمة لتقديم الإسعافات الأولية. ويمكن تعزيز الجهود الهائلة التي تبذلها الجمعيات الوطنية إلى حد كبير، لو تمكنت هذه الأخيرة من الاستفادة من قوانين وسياسات داعمة ومن بينها تحديد الظروف الرئيسية التي ينبغي أن يكون فيها التدريب على الإسعافات الأولية إلزامياً والأشخاص الذين ينبغي أن يتلقوا هذا التدريب، ووضع معايير دنيا لجودة الخدمات، ونشر المعلومات على نطاق واسع عن سبل احتواء المسعفين المتطوعين من المسؤولية المدنية، وتعزيز ثقتهم بأنفسهم. وسيُدعى المؤتمر إلى تشجيع ودعم الدول التي تقوم بمراجعة قوانينها وسياساتها في مجال الإسعافات الأولية.

### المخاطر في المناطق الحضرية وتغيّر المناخ

استكمالاً للمواضيع المذكورة أعلاه، سوف يتناول المؤتمر الدولي مسألتَي تغيّر المناخ وتزايد المخاطر في المناطق الحضرية وأثرهما السلبي على حياة المجتمعات المحلية.

وسيدعى المؤتمر إلى ما يلي:

- اعتماد مجموعة من التوصيات بتفعيل تعهد الحكومات للجمعيات الوطنية بتعزيز دورها كهيئات مساعدة ليتجاوز الاستجابة أثناء الكارثة ويُعنى بالحد من مخاطر الكوارث، وتطوير التأهب وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود مع التركيز على عوامل الخطر الناشئة مثل تغير المناخ وتوسّع المناطق الحضرية.
- استعراض أفضل الممارسات في دعم التكنولوجيات الجديدة والاستخدام الفعلي لمعارف ومهارات السكان الأصليين من أجل تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود والتكيف مع تغير المناخ.

### التقدم المحرز: تقديم آخر المستجدات

سوف يتسلم المؤتمر أيضاً، كما تطالب به القرارات السابقة، التقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ عدد من البنود منها الهجرة: ضمان الوصول إلى المهاجرين والكرامة واحترام التنوع والاحتواء الاجتماعي؛ وخطة العمل لأربع سنوات لتنفيذ القانون الدولي الإنساني؛ ومبادئ وقواعد الصليب الأحمر والهلال الأحمر للمساعدة الإنسانية، وتنفيذ مذكرة التفاهم بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم في إسرائيل.

### النتائج

تتضمن نتائج المؤتمر القرارات المعتمدة ( تُعتمد عموماً بإجماع أعضاء المؤتمر)، والتعهدات الطوعية التي يقدمها أعضاء المؤتمر فردياً أو مع أطراف أخرى.

توضع القرارات بعد مشاورات واسعة خلال الشهور السابقة للمؤتمر. وتجري المفاوضات النهائية والصياغة المحددة لنصوص القرارات داخل لجنة الصياغة أثناء المؤتمر.

ويشجّع المشاركون على تقديم تعهدات طوعية تتعلق بالإجراءات المحددة والقابلة للقياس التي سيتخذونها لتنفيذ القرارات. وتعكس التعهدات الالتزامات الفردية للمشاركين في المؤتمر المحددة وفقاً للسياق الخاص المحلي أو الإقليمي والتي تتجاوز قرارات الإجماع.

وفي 2015، سيُشجع المشاركون في المؤتمر وبعض الأطراف الأخرى على توقيع تعهدات جماعية تتركز على الموضوع العام للمؤتمر وعلى الطموحات الثلاثة المحددة:

- تطبيق المبادئ الأساسية
- منع العنف ومواجهته
- الحفاظ على السلامة وإمكانية الحصول على المساعدات الإنسانية والخدمات
- الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على الصمود

وسوف تجسّد هذه التعهدات الأربعة قوة العمل الجماعي وتشكل إثباتاً لها وذلك بإحداث أثر فعلي في الميدان ورفع مستوى الوعي بهذه المسائل الإنسانية الهامة.



وقد يوجه المؤتمر أيضاً رسالة إلى القمة العالمية للعمل الإنساني التي ستعقد في العام 2016.

## شكل المؤتمر والعملية التحضيرية

تتيح دورة التشاور وصنع القرار والمراقبة والمتابعة التي تمتد على أربع سنوات إدماج المؤتمر في علاقات العمل العادية بين مكونات الحركة والحكومات وغيرها من الشركاء. ويهدف المنظمون إلى أن يكون المؤتمر الثاني والثلاثون أكثر انفتاحاً وشمولاً، ويشجعون جميع أعضاء المؤتمر على التواصل مع مختلف العناصر المكونة لها والجهات المعنية الأخرى من أجل المشاركة في بحث المواضيع المطروحة في المؤتمر. وستبذل جهود أيضاً لتعزيز اهتمام وسائل الإعلام من خلال تنظيم فعاليات تحضيرية خلال الأشهر القادمة وتنظيم فعاليات أثناء المؤتمر. ونظراً إلى تنوع اهتمامات أعضاء المؤتمر، سيشمل برنامج العام 2015 مجموعة من المواضيع التي تُعالج في هياكل متنوعة لكي يتاح للجميع تناولها.

### مبادرة المشاركة العالمية

يمنح المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون فرصة لمناقشة التحديات الرئيسية التي يواجهها العمل الإنساني اليوم واتخاذ القرارات بشأن الطريقة التي ستعمل بها الحركة والدول سوياً لمعالجتها. ومع إطلاق مبادرة المشاركة العالمية في أوائل العام 2015، سيكون التركيز على العناصر الأساسية في المؤتمر وإعادة التأكيد على مهمة إنقاذ الأرواح استناداً إلى المبادئ الأساسية للحركة. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيشارك في مناقشات المؤتمر أشخاص يعملون في ساحة العمل الإنساني. وستتيح المبادرة فرصاً ملموسة للمشاركة في سلسلة من المناقشات الشاملة والتفاعلية تتجاوز أعضاء المؤتمر لتشمل المتطوعين والموظفين، والمستفيدين من المساعدات، والمتضررين من الأزمات، والشباب، وصناع القرار، والجهات "المؤثرة" (من وسائل الإعلام، والمدونين، والمشاهير، وناشطي شبكات التواصل الاجتماعي، والمحليلين السياسيين والاجتماعيين، والأكاديميين، ومؤسسات الأبحاث). وستشكل هذه المناقشات منتديات تؤدي إلى توليد الزخم اللازم في الفترة السابقة للمؤتمر وأثناء انعقاده، ومن أجل مواصلة العمل بعده. وستشمل الأحداث العامة المخصصة لموضوع معين، والمناقشات على شبكة الانترنت، والالتزام بالمشاركة أثناء مناسبات رئيسية وفي عمليات أو أطر محددة.

وستكون المبادرة مكتملة للنهج الأكثر انفتاحاً وشمولاً المعتمد في العملية التحضيرية الرسمية.

### العملية التحضيرية

يوضع جدول أعمال المؤتمر وقراراته عبر عملية صياغة وتشاور متواصلة. وتُعد جلسات الإحاطة والتشاور المخصصة لمكونات الحركة في مختلف المناطق (وتكون عموماً مربوطة باجتماعات أخرى)، والجلسات المخصصة للبعثات الدائمة في جنيف. وسيجري أيضاً توسيع موقع المؤتمر على الانترنت [rcrcconference.org](http://rcrcconference.org) ليشمل عناصر تفاعلية ويتيح بذلك قنوات إضافية لمشاركة أعضاء المؤتمر والجهات المعنية الأخرى.

ويرد أدناه جدول زمني مؤقت للعملية التحضيرية. ويرجى العودة إلى موقع المؤتمر على الانترنت الوارد عنوانه أعلاه للاطلاع على آخر المستجدات.

## شكل المؤتمر

يُعد المؤتمر لمدة ثلاثة أيام من 8 إلى 10 كانون الأول/ديسمبر. ولم يحدد بعد التنظيم الدقيق لبرنامج المؤتمر إلا أن من المحتمل أن يتضمن العناصر التالية:

- **حلقات نقاش رفيعة المستوى** حول مواضيع تجد صدىً واسعاً لدى الحركة والدول. ويحتمل أن تشمل حلقة افتتاحية ترتبط بعنوان المؤتمر.
- **جلسات عامة**، اجتماعات تقليدية يقدم فيها المشاركون في المؤتمر كلمات محاضرة مسبقاً. (ويحافظ على هذا الشكل بناء على طلب من الدول والجمعيات الوطنية التي تثمن فرصة المشاركة في هذه المناقشات الرسمية وإدراج كلماتها في المحضر الحرفي للمؤتمر).
- **لجان وحلقات عمل** في مجموعات أصغر تتيح إجراء نقاشات ترتدي طابعاً أقل رسمية وأكثر تفاعلاً.
- **حلقات عمل، ومختبرات أفكار، وفعاليات جانبية**، وأماكن نقاش، ومنتديات، متاحة لأعضاء المؤتمر من أجل استكشاف مختلف الأفكار في المراحل الأولى من تطويرها أو الأفكار ذات الأهمية للمجموعات الأصغر حجماً. وسيشمل ذلك إمكانية تنظيم ذاتي للفعاليات برعاية أعضاء من المؤتمر. وستوجه الدعوة إلى تسجيل حلقات العمل والفعاليات الجانبية في ربيع العام 2015.

للمزيد من المعلومات بشأن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين، يشجع أعضاء المؤتمر والجهات المعنية الأخرى على الاتصال بالأشخاص المشاركين في التنظيم على العناوين التالية:

إريكا تونغ جونو  
اللجنة الدائمة  
e.tongjunod\_at\_standcom.ch

إليز موسكيني  
اللجنة الدولية  
للاصليب الأحمر  
emosquini\_at\_icrc.org

أنكا زهاريا  
الاتحاد الدولي لجمعيات  
الاصليب الأحمر والهلال الأحمر  
anca.zaharia\_at\_ifrc.org

## الجدول الزمني

مشاوورات جارية مع أعضاء المؤتمر والجهات المعنية الأخرى

التاريخ	المرحلة/الحدث
<b>2014</b>	
أيار/مايو	جلسة إحاطة للمستشارين القانونيين في الجمعيات الوطنية (جنيف) جلسة الإحاطة الأولى للبعثات الدائمة (جنيف)
حزيران/يونيو	جلسة إحاطة للجمعيات الوطنية في المؤتمر الإقليمي الأوروبي (فلورانس)
تشرين الأول/أكتوبر	جلسة إحاطة للجمعيات الوطنية في المؤتمر الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (بيجين)
تشرين الثاني/نوفمبر- كانون الأول/ديسمبر	توزيع وثيقة الأفكار الرئيسية على الجمعيات الوطنية والدول جلسة الإحاطة الثانية للبعثات الدائمة (جنيف)
<b>2015</b>	
كانون الثاني/يناير	الاجتماع الأول لمجموعة السفراء (جنيف)
آذار/مارس	توزيع جدول الأعمال المؤقت للتشاور، مع مشاريع عناصر القرارات حال توفرها دعوة إلى تسجيل حلقات العمل والفعاليات الجانبية لجلسة الإحاطة الثالثة للبعثات الدائمة (جنيف) الاجتماع الثاني لمجموعة السفراء (جنيف) جلسة إحاطة للجمعيات الوطنية في المؤتمر الإقليمي لمنطقة الأمريكتين (هيوستون)
أيار/مايو	اليوم العالمي للصليب الأحمر والهلال الأحمر
حزيران/يونيو	إرسال الدعوة إلى المؤتمر وجدول الأعمال المؤقت (قبل ستة أشهر من موعد الانعقاد) توزيع مشاريع القرارات "التمهيدية" للتشاور
تموز/يوليو	آخر موعد لتسجيل حلقات العمل والفعاليات الجانبية
آب/أغسطس- تشرين الأول/أكتوبر	تقديم وجهة نظر الحركة في اليوم العالمي للعمل الإنساني، واليوم العالمي للإسعافات الأولية، واليوم الدولي للوقاية من الكوارث، وفي جلسة افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة
أيلول/سبتمبر	الاجتماع الثالث لمجموعة السفراء (جنيف)
تشرين الأول/أكتوبر	نشر وثائق العمل الرسمية على شبكة الانترنت (قبل 45 يوماً من موعد الانعقاد) جلسة الإحاطة الرابعة للبعثات الدائمة (جنيف) الذكرى الخمسين لاعتماد المبادئ الأساسية
تشرين الثاني/نوفمبر	آخر موعد لتسليم تقارير الجمعيات الوطنية (قبل ثلاثين يوماً من موعد الانعقاد)
كانون الأول/ديسمبر	الهيئة العامة للاتحاد الدولي، 5- 6 كانون الأول/ديسمبر مجلس المندوبين، 7 كانون الأول/ديسمبر المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون، 8- 10 كانون الأول/ديسمبر
<b>2016</b>	
شباط/فبراير	جلسات إحاطة بشأن نتائج المؤتمر (جنيف) وعواصم أخرى جامعة لعدة أطراف



## قوة الإنسانية: تطبيق المبادئ الأساسية

